مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

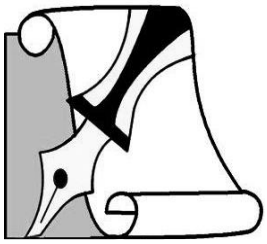

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1. إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
2. الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
3. بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
4. إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الانتخابات تفاقم الفوضى السياسية في الكيان

1 – مدخل:

في ظل افتقاد اسرائيل الشخصية الريادية القائدة ذات الطابع الاسطوري مثل بن غوريون ورابين وبيغن وشارون شهدت الساحة السياسية والحزبية الإسرائيلية في الفترة الأخيرة انتشاراً لمفردات غير معهودة في النقاشات والسجالات السياسية، مثل: الحرب الأهلية، الفوضى، انهيار الدولة، وذلك بالتزامن مع استمرار الأزمة السياسية المستفحلة وعدم وجود بصيص أمل لإيجاد حل حقيقي لها، حتى من خلال الانتخابات المبكرة المتكررة للمرة الرابعة التي جرت في شهر آذار الماضي. وكانت حدة الاستقطابات السياسية والحزبية قد تفاقمت مع بدء العد التنازلي لذهاب الإسرائيليين إلى صناديق الاقتراع يوم 2021/3/23، وسط انتشار لافت لمفردات واتهامات بين الإسرائيليين، لم تكن سائدة في سنوات وعقود سابقة، وشمل ذلك الزعماء السياسيين، والكتّاب، والمعلقين على حد سواء، وليس هناك في الأفق ما قد يشير إلى تراجع في تدهور هذا الخطاب المتداول، في مرحلة ما بعد عقد جولة الانتخابات المبكرة الرابعة، بل إن المعطيات السائدة تحفّز على مزيد من انحدار النقاشات السياسية. ومن مشاهد الحالة المزرية التي تعيشها إسرائيل ما يطلق عليه البعض من تحذيرات بشأن "موت الأيديولوجيا"، وانتشار الفوضى فيها، وهذا يشمل جميع الأحزاب. وقد تجسدت مشاهد السجال السياسي والحزبي الإسرائيلي يوم 4 شباط لدى تقديم القوائم الانتخابية المتنافسة على مقاعد الكنيست الـ120 ، وما مثلته من حالة استنزاف للنظام السياسي الإسرائيلي، حيث بلغ عددها 39 قائمة، وعبرت عن حالة "مرضية" من التشتت. وهذا الرقم يعتبر رقماً قياسياً، على الرغم من أن العديد من أعضاء الكنيست الحاليين كانوا متأكدين من أنهم سيخسرون مقاعدهم بعد شهر آذار، خصوصاً في ضوء الانهيار المتوقع لعدد من الأحزاب، لعدم قدرتها على اجتياز نسبة الحسم، ونشوء أحزاب منشقة أخرى. وقد عكست البيانات الحزبية الإسرائيلية الأخيرة حالة من الدوران الذي لا يتوقف، لأن هذا العدد اللامتناهي من القوائم الانتخابية يسهم بصورة واضحة في عدم تحديث النظام السياسي الإسرائيلي من جهة، ويجعله عرضة

للاستنزاف والتآكل من جهة أخرى، وفي النهاية تعطينا هذه القوائم نتيجة واضحة عن نظام سياسي مريض، يعتمد أساليب معقدة، تؤدي بدورها الى تعقيد عمل الكنيست. وبالتالي يتوافق الإسرائيليون على أن معظم الأحزاب قد كشفت في الواقع عن هويتها غير الديموقراطية، لأن معظمها ليس لديه برنامج حقيقي، وخطط عملها، إن وجدت، جزئية وقصيرة النظر، مما يؤدي إلى طغيان النزعات الشخصانية وبروز القادة الاستبداديين. والخلاصة في هذا الموضوع هي أنه بالرغم من تزايد عدد المرشحين، فإن إسرائيل على وشك أن تصبح دولة بدون نظام حزبي متطور. وهذا يؤكد التخوفات الإسرائيلية من ظاهرة تكرار الجولات الانتخابية المبكرة، لأنها تتسبب بمزيد من تدهور القوائم الحزبية وتفتتها، مما يجعل مؤسساتها هشة، وأنشطتها محدودة للغاية، وأيديولوجياتها في أحسن الأحوال غامضة، ولذلك فإن حالة الانقسامات أو الاندماجات الحزبية الإسرائيلية لن تفلح في تحسين حالة الأداء السياسي للدولة. والجدير بالملاحظة هو أن الأحزاب السياسية الإسرائيلية عامة تخلّت عن "ديموقراطيتها" الداخلية، وباتت تعمل لصالح أفراد معينين، حتى إن بدء العد التنازلي للانتخابات دفع الأحزاب المنخرطة فيها للتخلي عن الانتخابات التمهيدية (برايمريس)، وهذا الإجراء يعني أنها تدوس على دساتيرها التي تنص على وجوب إجراء هذه الانتخابات قبل كل حملة انتخابية، وهذه المرة الثالثة التي يتم فيها الدوس عليها، انطلاقاً من رغبات قادتها بالحفاظ على ولاء أعضاء أحزابهم لهم، وخوفهم من منافسيهم في الأحزاب الأخرى. والشاهد على ما نقول هو أنه قبل سنتين كان يُنظر لحزب أزرق – أبيض على أنه البديل الأبرز لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، إذ ترأسه قائد أركان الجيش السابق بيني غانتس، وانضم إليه نظيراه موشيه يعلون وغابي أشكنازي، لكن بعد سنتين فقط، أعلن الأخير أنه سيأخذ استراحة من السياسة، ولم ترتفع حظوظ غانتس في استطلاعات الرأي، واستقال يعلون من الحياة الحزبية بعد تعثراته المتلاحقة. وبالتزامن مع انطلاق العملية الانتخابية الإسرائيلية، تزايدت التحذيرات من ظهور "إسرائيل" غارقة في الفساد، وأصبح المزيد والمزيد من الإسرائيليين يتقبلون ظاهرة الفساد الحكومي في مؤسسات الدولة، وانتشار المزيد من القناعات الإسرائيلية بأن جميع حكامهم ومسؤوليهم فاسدون، ولا توجد شخصيات عامة نظيفة، والجميع مدفوعون بالمصالح الشخصية، وكل شيء يترجم إلى أموال اكثر ونفوذ اكبر . بالتالي بات كثير من الإسرائيليين يشاركون هذا الاعتقاد، وفي عصر الأخبار السريعة، كلما ظهرت قضية فساد إسرائيلية، هناك من يسارع لمقارنتها بدول العالم الثالث، وبات الجمهور الإسرائيلي مرتبكاً، وفي أحسن الأحوال لم يعد

يعرف كيف يميّز بين الحقيقة والكذب، مع العلم أن التقديرات المتزايدة في أوساط الإسرائيليين تتحدث عن تزايد خطير في قضايا الفساد، ولوائح الاتهام الشديدة الخطورة، مما يجعلهم مقتنعين بأنهم في دولة كل مسؤول فيها فاسد.

في هذه الأثناء يتهم الإسرائيليون نظامهم القضائي بأنه يتسم بالبطء، ويسهم في تنامي ظاهرة الفساد، والقضايا التي يتم فتحها تبقى عالقة لسنوات عديدة في مكتب المدعي العام، وغالباً ما يتم إغلاقها بردٍّ ضعيف. وفي مثل هذه الحالات، يطور الكثير من الإسرائيليين التعاطف مع المشتبه بهم بالفساد، ويفقدون الثقة في الأنظمة القانونية بسبب سلوكها الإشكالي. حتى إن سلوك رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في التشهير والتحريض ضد المؤسسات الحكومية يقدم إسهاماً كبيراً في فقدان الثقة، وعندما لا توجد ثقة في الهيئات المسؤولة عن تحديد من هو فاسد، ومن ليس فاسداً، فإن الوضع يمكن أن يتدهور في الكيان وهو الحاصل فعلاً، والنتيجة أن هذا الفساد الذي بات ينخر في مؤسسات الدولة، ودوائر صنع القرار فيها، وغياب مظاهر الشفافية، يمكن أن يؤدي إلى عدم تعاون الجمهور الإسرائيلي وتزايد الخطر على وجود الكيان، في ظل ما بات يوصف بـ"وباء" الكراهية الداخلية وفقدان الوحدة الوطنية الداخلية، وذروة مؤشرات الكراهية تجاوزت حد الاتهامات الإسرائيلية المتبادلة بالتقصير في شؤون الدولة، بل وصلت إلى استخدام مفردات كانت تقع إلى عهد قريب تحت طائلة التشهير والقذف، لكنها باتت اليوم متداولة بصورة شبه يومية، ومنها اتهام إيهود أولمرت رئيس الوزراء الأسبق مثلاً لنظيره الحالي بنيامين نتنياهو، بأنه "محتال، ومستعد لبيع الدولة مقابل وجوده السياسي والشخصي، وهو رئيس وزراء فاشل ومدمر وماكر، ويدير عصابة إجرامية، وبات شخصية مقززة وغير مقبولة".

لقد حصلت الاضطرابات التي شهدتها إسرائيل في عقود سابقة بين معسكرات اليمين والوسط والمتدينين، لكن صراعاتها هذه الأيام ليست بين اليمين واليسار، وبين الأيديولوجيات المختلفة والمتعارضة والمتضاربة، بل ببساطة مع نتنياهو أو ضده، ومعركتها السياسية اليوم ذات أبعاد شخصية، والنقاش الوحيد المتبقي هو حول من سيكون سائق المركبة، من دون الحديث عن الركاب والسيارة والأمتعة. ونتيجة لهذه التطورات السياسية المتلاحقة، فإن الخريطة السياسية والحزبية الاسرائيلية لم تشهد قط مثل هذه الفوضى، من التحركات السياسية الملتوية، والتواصل، والانفصال، والانضمام، والمغادرة، ولذلك فإن غالبية الإسرائيليين لا يديرون نقاشاً مثمراً

حقيقياً بدون إهانات وألفاظ نابية، مما يؤكد أن الجمهور الإسرائيلي يعيش اليوم أجواء مستمرة من التوتر والفوضى العاصفة، بسبب المعسكرات السياسية والحزبية اليائسة، وغير المبالية بالنقاشات الأساسية، خصوصاً مع زيادة الفجوات الاقتصادية والاجتماعية التي تقسّم المجتمع، حيث أن تأسيس الأحزاب الإسرائيلية الجديدة لم يرتكز على برامجها الأيديولوجية، بل اكتفى بالتسويق الشخصي لقادتها. ونتيجة لكل هذه التطورات يمكن استخلاص الثوابت التالية التي سترافق واقع الكيان وتضعه في حالة ضعف وتفكك وأبرزها: استمرار حالة الاستقطاب السياسي والحزبي وإمكانية فشل الانتخابات المتكررة في طي صفحة الخلافات الداخلية، بل على العكس من ذلك، فإن نتائج الانتخابات، وعدم قدرة أي حزب أو تيار على تشكيل حكومة بمفرده ، سيصب مزيداً من الزيت على نار التوتر الداخلي لاسيما إثر تعود الإسرائيليين على هذا الشكل من الأجواء السياسية والسجالات الحزبية المسممة، الأمر الذي قد يعبد الطريق لحدوث اضطرابات عنيفة ميدانية، قد تصل ذروتها إلى ثاني اغتيال سياسي في إسرائيل بعد اغتيال اسحاق رابين.

2 – هل ستكون هناك انتخابات خامسة؟

منذ إجراء انتخابات العام 2019، يدور المجتمع الإسرائيلي حول نفسه في الدوائر المفرغة ذاتها، ففي كل مرة لا يحقق أي تكتل أغلبية مريحة، تمكنه من تشكيل حكومة مستقرة، وسواء كانت الكتلة التي يقودها نتنياهو أو الكتلة المعارضة له، ففي كل مرة كان كلاهما يعجز عن تشكيل حكومة مستقرة وقادرة على الصمود. وقد نجح نتنياهو بالرغم من ذلك في الاستمرار في موقعه، بل وتمكن من إضعاف أهم كتلة ضده، وهى أزرق أبيض برئاسة غانتس، الذي بلع الطعم في الجولة السابقة، وشارك نتنياهو بعد أن كان يتزعم معارضته، وقد أدت انتهازيته هذه إلى خسارة فادحة في هذه الجولة الأخيرة، وتراجعه إلى مركز رابع لا يتيح له قيادة المعارضة ولا قيادة تشكيل حكومي. كما نجح نتنياهو بالجولة الأخيرة في تقسيم الكتلة العربية التي حصلت على 6 مقاعد فقط، و4 آخرين للقائمة العربية الموحدة للإخوان المسلمين، منخفضة بإجمالي 5 مقاعد، حيث كانت قد حصلت في الجولة السابقة على 15 مقعداً وهي موحدة. وهذه النتيجة لأهم خصوم نتنياهو تعني من دون شك نجاحاً للرجل، فصحيح أن كتلته نفسها انخفضت بستتة مقاعد، لكنه نجح في إضعاف خصمين مهمين

بمهارته وقصر نظر هذين الخصمين، انتهازية غانتس، وتشرذم عرب إسرائيل وانتهازية الجناح الإخوانى ممثلاً في القائمة العربية الموحدة التي كان انشقاقها سبباً في تراجع التصويت العربي.

في جميع الأحوال معنى النتيجة الأخيرة أن الرئيس الإسرائيلي سيكلف نتنياهو أولاً تشكيل الحكومة، وإذا فشل كما هو متوقع سيكلف الكتلة التالية التي يصعب توقع نجاحها أيضاً، ما لم يتزايد الاقتناع السياسي في البلاد بأن الخلاص الوحيد من هذه الأزمة السياسية والركود الحالي هو بتكوين ائتلاف وطني واسع هدفه التخلص من هيمنة نتنياهو وإرثه المعقد. لذلك يتطلّع كل من نتنياهو ولابيد إلى الأحزاب الصغيرة التي لم تحسم موقفها بعد في محاولة لاستقطابها. وتمكن نتنياهو وحلفاؤه التقليديين من الأحزاب المتديّنة "الشرقية والغربية" من الفوز معاً بـ46 مقعداً، وإذا ما أضفنا إليها 6 مقاعد فاز بها حزب "الصهيونية الدينية" المتطرّف، فإن معسكره سيُصبح بذلك 52 نائباً. وفي هذا الإطار، يحتاج نتنياهو على الأقل إلى 9 مقاعد ليتسنّى له جمع 61 نائباً لتحظى أي حكومة يُشكّلها بثقة البرلمان، ولكن هذه الأصوات التسعة في الوقت الراهن تبدو بعيدة المنال أو أقلّه باهظة الثمن. فأمام نتنياهو حزبان يمكنه محاولة استقطابهما إلى تحالفه. الحزب الأوّل الذي توجه إليه نتنياهو بالفعل خلال خطابه الأول بعد إعلان النتائج الأوّلية، هو حزب "يمينا" بزعامة نفتالي بينيت، الذي حاز على 7 مقاعد برلمانية. وفي حال التحق بينيت بـ"مركب" نتنياهو، فسيُصبح بحوزة الأخير 59 مقعداً برلمانياً، وهو عدد غير كاف. أما الحزب الآخر الذي قد يتوجّه نتنياهو إليه، فهو "القائمة العربية الموحدة" برئاسة منصور عباس، والتي حازت على 5 مقاعد، ليعتمد الإئتلاف الحكومي برئاسة نتنياهو عندها على مجموع 64 مقعداً في الكنيست، ما سيؤمن لحكومته الثقة. لكن التوجه للتحالف مع "الحركة الإسلامية الجنوبية" التي تحمل فكر "الإخوان المسلمين" يبدو صعباً، نظراً للتشكيلات اليمينية التي تتحالف مع نتنياهو مثل حزب "الصهيونية الدينية" المتطرف، وكذلك حزب "يمينا" الذي تعهد عدم دخول حكومة تعتمد على دعم نواب عرب، فيما لفت منصور عباس من جهته إلى أن حزبه "ليس ملتزماً بأي كتلة وأي مرشّح". وفي حال عدل نتنياهو عن التحالف مع "القائمة العربية الموحدة"، التي قد تكون "الخيار المرّ الأخير" الذي قد يلجأ إليه مرغماً، تبقى لديه إمكانية محاولة "سلخ بعض أعضاء الأحزاب الأخرى" لتكملة النصاب الضروري لحصول حكومته المستقبلية على ثقة الكنيست. وهذه الإمكانية ليست مستحيلة إذا ما أخذنا في الإعتبار خيبة أمل اتباع زعيم حزب "الأمل الجديد" جدعون ساعر، الذي انشق عن حزب "الليكود" ومعه عدد من شخصيات

الحزب، من النتائج، ما قد ينفر نواب من كتلته ويعودون إلى "الليكود". ونتنياهو صاحب سجل طويل في استمالة النواب ودفعهم لمغادرة أحزابهم عبر تقديم الوعود لهم.

في المقابل، وفي حال لجأ معارضو نتنياهو وعلى رأسهم يائير لابيد، الذين يحظون بـ56 مقعداً، إلى التحالف مع "القائمة العربية الموحدة"، فقد يحصلون على 61 نائباً، في حين أن هذا السيناريو يبقى صعب المنال كون معارضي نتنياهو من أحزاب متعدّدة ومتنوّعة من شبه المستحيل جمعها في حكومة إئتلافية واحدة.

في المقابل يسعى بعض الأطراف، خصوصاً حزب "يش عاتيد" يوجد مستقبل، بزعامة يائير لابيد، لحشد التأييد ليسند له رئيس الدولة ريفلين مهمة تأليف الحكومة، وفي سبيل ذلك اجتمع مع رئيس حزب إسرائيل بيتنا أفيغدور ليبرمان، وكذا حزب العمل ميراف ميخائيلى، كما تبذل مساعى لإقناع رئيس حزب يمينا بالانضمام إلى هذا المعسكر مقابل ترؤسه الحكومة بالتناوب، وتواجه هذه المبادرات صعوبات شديدة مع تعهد بينيت ولابيد بعدم الاعتماد على دعم ميريتس والقائمة العربية المشتركة، ففي النهاية، المعضلة الأساسية أن اليمين منقسم بسبب نتنياهو ويصعب عليه كذلك التحالف مع اليسار والعرب.

أما لماذا هو إرث معقد، فربما يكون من الموضوعية تقييم نتنياهو بشكل سليم، فمما لا شك فيه أن هذا الرجل الراجح إدانته بتهمة الفساد المالي، وهو ما يمكن معه اتهامه بالفساد السياسي، من المؤكد أنه أكبر خصوم أي سلام حقيقي وتسويات قابلة للاستدامة بين إسرائيل والجانب الفلسطيني، لكنه حقق إنجازات للمشروع الصهيوني لم يحققها أغلب من سبقوه من زعماء الليكود، فهو نجح في ظل إدارة ترمب بتحقيق خطوات غير مسبوقة في الاقتراب من قبول إسرائيل إقليمياً. كما أنه نجح في الإجهاز على أغلب فصائل اليسار الإسرائيلي وقوى التسوية، وكذلك في تعزيز مواقع اليمين الإسرائيلي، حتى إن إجمالى اليمين الإسرائيلى الآن 80 مقعداً سواء من المتحالفين معه أو المعارضين له، ونجح في إثبات مهارته السياسية الفائقة وشل وإضعاف خصومه، ويسجل له إنجازات في مواجهة أزمة كورونا، وفي توسيع شبكة تحالفات وعلاقات كيانه الخارجية. ولا يمكننا أن نرى في استمرار تقدم اليمين الإسرائيلي، وتراجع مفاهيم ادعاءات الديمقراطية، وتزايد التشدد الديني والعنصري إلا نمواً طبيعياً للفكرة الصهيونية التي أعطاها مؤسسوها من حزب العمل الإسرائيلي مذاقاً ملتبساً ومخادعاً، اختفى تقريباً الآن، وحل محله تصور ضيق واحد وهو فكرة تزداد اتساقاً مع نفسها، وتنفض عن نفسها أي مكون آخر لا يتفق مع تيارها ومحتواها الأكبر، ومن ثم يتمكن رئيس الوزراء نتنياهو بكل ممارساته

والاتهامات الموجهة ضده من الاستمرار وشل خصومه، كونه الأكثر تعبيراً عن محتوى هذه الفكرة المخادعة، حتى لو ذهب غداً أو بعد غد. بالتالي إن الناظر إلى نتائج الانتخابات الإسرائيلية الاخيرة يدرك أن تشكيل حكومة جديدة هذه المرة سيكون أكثر صعوبة وتعقيدًا من المرات السابقة بالنسبة للأحزاب التي شاركت في الانتخابات وفازت بعدد من المقاعد. فبحسب النتائج النهائية التي أعلنت عنها لجنة الانتخابات المركزية فإن كتلة الأحزاب التي تؤيد نتنياهو حصلت على 52 مقعدًا، في مقابل حصول كتلة الأحزاب المعارضة وجود نتنياهو في الحكم على 57 مقعدًا، في حين يبقى كل من حزب يمينا برئاسة نفتالي بينت وحزب راعم (الحركة الإسلامية) برئاسة عباس منصور بيضة القبان في ميزان تشكيل الحكومة المقبلة، حيث حصل كل منهما على ٧ – ٤ مقاعد، على الترتيب. وبعيدًا عن كثير من التفاصيل، فإنه إذا التزم زعماء الأحزاب الإسرائيلية بتصريحاتهم التي أطلقوها خلال حملاتهم الانتخابية فإنه بلا أدنى شك ستذهب إسرائيل من جديد إلى انتخابات خامسة ولن تخرج من دوامة الانتخابات. لكن كما هي العادة دائماً فان المشهد السياسي الإسرائيلي يحمل المفاجآت والخطوات غير المتوقعة، ولو افترضنا أن نتنياهو سيستطيع تشكيل حكومة فإنه لن يحتاج إلى مقاعد نفتالي بينت (يمينا) فحسب ولكنه كذلك سيحتاج إلى مقاعد حزب القائمة الموحدة "راعم" (الحركة الإسلامية الجناح الجنوبي)، ولكم أن تتخيلوا هذه الحالة المشوهة. والغريب في الأمر أن حزب راعم ليس لديه مشكلة في تأييد نتنياهو، إذ إن سبب انشقاق راعم عن القائمة العربية المشتركة هو تصريح عباس منصور رئيس راعم بأنه سيدعم نتنياهو اذا تتطلب الأمر في حين ترفض المشتركة ذلك بشكل مطلق. لكن حتى لو لم يكن لحزب راعم مشكلة في ذلك، فإن الأحزاب الدينية اليمينية في كتلة نتنياهو اشترطت على الأخير أنها لن تؤيده في حال قيامه بالتحالف مع الأحزاب العربية والإسلامية. أما الكتلة المعارضة لنتنياهو فتعد أكثر تشوهًا من الكتلة المؤيدة له، فهي إن نجحت في تشكيل حكومة فسوف تضم أحزاب يمينية ويسارية وعربية واسلامية. وما يزيد الطين بلة هو أنه أيضاً في هذه الكتلة هناك من يرفض الائتلاف أو حتى التعاون مع حزبي راعم والقائمة المشتركة، ومن هذه الأحزاب التي صرحت بذلك خلال الحملة الانتخابية بشكل واضح وصريح، حزبا يمينا برئاسة نفتالي بينت وحزب تكفا خدشاه بزعامة غدعون ساعر (المنشق عن الليكود). وبالتالي فإن جميع الخيارات أصعب من بعضها بالنسبة للكيان، فإن لم يذهب لانتخابات خامسة فإن الحكومة التي سوف تتشكل لن تصمد كثيرا لاختلاف الأجندات والبرامج السياسية والأيديولوجيات في داخلها.

3 – احتمالات التشكيل وتعقيداته:

انتهت الجولة الانتخابية الرابعة التي جرت في إسرائيل خلال عامين من دون أن توفر حلاً واضحاً للغز الاستقرار الحكومي. وعلى الرغم من فوز حزب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وحده بربع مقاعد البرلمان، وحصول أحزاب اليمين على أغلبية كاسحة، فإن فرص تشكيله الحكومة المقبلة بقيت بعيدة عن أن تكون مضمونة. خصوصاً بسبب الخلاف الدائر حول شخصية نتنياهو في صفوف اليمين ذاته. ولا بد من الإشارة إلى أن خصوم نتنياهو في صفوف الوسط وما بقي من اليسار وحتى بين العرب، تراجعت قوتهم الانتخابية، مقارنة بنتائج الانتخابات الأخيرة، فالخلاف ظل كما كان في الانتخابات السابقة ليس حول سلام أو حرب، ولا حتى حول وجهة الدولة، وإنما على شخص رئيس الحكومة؛ إذ حافظت قوى اليمين الديني والقومي على قوتها؛ بل وزادتها من دون أن توفر الأرضية لخلق الانسجام المطلوب بين مكوناتها، وخصوصاً حول زعامة نتنياهو. وهذا ما يفتح الباب واسعاً أمام استمرار الأزمة في المجتمع، وتعميقها، خصوصاً في ظل إصرار نتنياهو على البقاء في الحكم على الرغم من لائحة الاتهامات الموجهة ضده.

بحساب بسيط نجد أن الليكود والحزبين الحريديين، (شاس ويهدوت هتواره)، وحزب الفاشية الكهانية الصاعدة (الصهيونية الدينية) نالت جميعاً 52 مقعداً. وهذه الاحزاب تقف صفاً واحداً ومن دون كثير تحفظات خلف نتنياهو رئيساً للحكومة الجديدة. وإلى جانب هؤلاء هناك ثلاثة أحزاب يمينية أخرى فازت في الانتخابات، «يمينا» برئاسة نفتالي بينت، و«إسرائيل بيتنا» برئاسة أفيغدور ليبرمان، ونال كل منهما سبعة مقاعد، إضافة إلى حزب «أمل جديد» بزعامة غدعون ساعر الذي نال ستة مقاعد. وباختصار نالت أحزاب اليمين المعلنة 72 مقعداً في الكنيست؛ لكن الأحزاب الثلاثة الأخيرة مختلفة حول نتنياهو ولا تريده بصيغ متباينة رئيساً للحكومة. ومع ذلك فإن موقف الأحزاب الثلاثة الأخيرة من نتنياهو ليس متطابقاً تماماً؛ إذ يبدو من التجربة السابقة أن الخلاف الشخصي بين نتنياهو وأفيغدور ليبرمان لم يدع مجالاً للصلح، وسبق لليبرمان أن أسقط نتنياهو، وحال دون تمكنه من إتمام ولايته. أما غدعون ساعر فهو التارك حديثاً لليكود؛ من جرّاء خلاف قوي مع نتنياهو والذي تعهد بعدم المشاركة في حكومة يرأسها نتنياهو. ولكن حال بينت وحزب «يمينا» يختلف بعض الشيء. فالخلاف مع نتنياهو قوي جداً ومديد؛ لكن تجارب الماضي بينت إمكانيات التلاقي. وبحسب

خبراء فإن بينت مستعد لتعويم نتنياهو إذا ضمن لنفسه التناوب على رئاسة الحكومة أو نال مناصب أو مكاسب عليا لحزبه وأفكاره.

في المقابل، بقي في الحلبة السياسية حزب «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد ونال 17 مقعداً و«كحول لفان» بزعامة الجنرال بني غانتس ونال 8 مقاعد وحزب العمل الذي نال 7 مقاعد وميرتس التي نالت 6 مقاعد. ومجموع مقاعد هذه الأحزاب 38 مقعداً. وإذا أضيفت لهذه الأحزاب مقاعد القائمتين العربيتين، «المشتركة» 6 مقاعد و«الموحدة» 4 مقاعد فإن مجموع مقاعد هذا المعسكر المتنوع والمختلف لا يزيد على 48 مقعداً. وواضح أن هذا المعسكر، حتى لو أفلح في التغلب على كل خلافاته الفكرية والسياسية والقومية لن يكون بوسعه تشكيل ائتلاف حكومي. ووفق هذا المنطق يمكن القول إن ما كان لغزاً وتحول إلى أحجية صار مع نتائج الانتخابات الأخيرة وتعقيدات العلاقات الداخلية في صفوف اليمين متاهة يصعب الخروج منها. وما يزيد الطين بلة عند التفكير بطرق الخروج من المتاهة أن نتنياهو كان يفكر في إمكانية الائتلاف اليميني مع «يمينا» وتشكيل حكومة تعتمد على أنصار «رئاسة نتنياهو» ودعم القائمة العربية الموحدة من الخارج. ولكن المكونات الفاشية اليمينية في معسكره رفضت هذا الطرح وهددت بالانسحاب من معسكر أنصاره. وهكذا لم يعد في الوسع تخيل الالتفاف على الطريق المسدود إلا بواحد من خيارين؛ إما: الذهاب إلى انتخابات خامسة جديدة أو إحداث اختراق في المعسكر الآخر. وواضح أن قدرة معسكر «يسار الوسط» على اختراق معسكر اليمين تبدو معدومة. ولكن في المقابل هناك احتمالات، ولو ضعيفة، أن يتمكن «معارضو نتنياهو» في الأحزاب اليمينية الثلاثة من التأثير على رفاق لهم في الليكود؛ لإخراج الحلبة من الطريق المسدود؛ والضغط على نتنياهو للانسحاب من رئاسة الحكومة. ومقابل ذلك فإن قدرة نتنياهو على اختراق المعسكر المناهض له معقولة. كما أن حزب «كحول لفان»، على الأقل حتى الآن، لا يزال شريكاً معه في الحكومة وليس هناك جدياً ما يمنع التوصل إلى اتفاق معه. كما أن إمكانية التوصل إلى اتفاق مع غدعون ساعر ليست مستحيلة على الرغم من الخلاف الحاد القائم. وواضح أن الضغوط ستشتد خلال الأسابيع المقبلة لإيجاد حلول ولو مؤقتة للمأزق القائم. وبحسب ما نشرت «معاريف» فإن بعض قادة الليكود عرضوا على ساعر وحزبه المشاركة في حكومة نتنياهو مقابل استعداد الأخير للاستقالة من منصبه بعد عام. وقالت الصحيفة: إن ساعر رفض العرض، ولكن إذا كانت تعرض أفكاراً من هذا النوع؛ فهذا يعني أن هناك مرونة كبيرة تهدف إلى منع

إجراء انتخابات جديدة. وواضح أن معركة عض الأصابع قد بدأت وهوامش المناورة في صفوف ما يعرف بمعسكر الوسط – يسار محدودة.

4– بيضة القبان:

لعل أبرز مفاجآت الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية الاخيرة هي بروز "القائمة العربية الموحدة" كبيضة القبان في التشكيلات المطروحة، وقدرتها، برغم ضآلة المقاعد التي حصلت عليها على تحديد رئيس الوزراء الإسرائيلي المقبل . فبعد أن شككت الاستطلاعات الأولية للنتائج في عبور هذه القائمة النسبة اللازمة لدخول الكنيست، إلا أن النتائج انقلبت بعدها بساعات، وارتفعت أسهمها لتصل إلى اختطاف خمسة مقاعد من أصل 120 مقعداً في البرلمان.

وتتألف "القائمة العربية الموحدة"، التي دخلت الانتخابات تحت شعار "صوت واقعي، مؤثر ومحافظ"، من تيار إسلاموي هو "الحركة الإسلامية – الجناح الجنوبي"، وهي جزء من "الحركة الإسلامية"، التي أسسها الشيخ عبد الله نمر درويش عام 1971 على فكر جماعة الإخوان المسلمين، ولكنها لا تتصل بالجماعة بشكل مباشر. وقد شهدت الحركة انشقاقاً عام 1996 على خلفية مبدأ المشاركة في الحياة السياسية في إسرائيل، فانقسمت إلى الجناح الشمالي بقيادة الشيخ رائد صلاح، الذي بقيي على موقفه الرافض للمشاركة في الانتخابات حتى حظره من قبل السلطات الإسرائيلية عام 2015 واعتقال قادته، والجناح الجنوبي الذي يتزعمه الشيخ حماد أبو دعابس ويتبنى نهجاً أكثر براغماتية ويدعو إلى المشاركة في الانتخابات والحياة السياسية لتحقيق مكاسب للأقلية العربية، التي تتراوح نسبتها بين 19 و21 في المائة من إجمالي سكان إسرائيل.

في عام 2015، دخلت "الحركة الإسلامية – الجناح الجنوبي" ضمن "القائمة العربية المشتركة"، التي تمثل أحزاباً سياسية عربية مختلفة في إسرائيل، وذلك بهدف دخول البرلمان بعدد من المقاعد يمنح الأقلية العربية فرصة التأثير في الحياة السياسية. فالتعاون مع الليكود وصل إلى نهايته بعدما خرج نواب الحركة عن موقف القائمة المشتركة أثناء التصويت لإقرار الموازنة العامة، إذ تعاونت الحركة مع حزب الليكود الذي يتزعمه نتانياهو. ووافق رئيسها في الكنيست منصور عباس الذي يشغل أيضاً منصب نائب رئيس الكنيست، على إلغاء نتائج التصويت وعلى تشكيل لجنة تحقيق برلمانية ضد شبهات فساد نتانياهو. في النهاية، أدى هذا

الصدع إلى خروج نواب الحركة الإسلامية الجنوبية من القائمة المشتركة وتأسيس "القائمة العربية الموحدة" مع علي سلام، رئيس بلدية الناصرة، المعروف بتأييده العلني لنتانياهو. هذا و"غازل" منصور عباس، في لقاء مع "القناة 20" التابعة لليمين الإسرائيلي، حزب الليكود وزعيمه نتانياهو، قائلاً: "في إسرائيل توجد حكومة يمين. ومن يريد تحصيل حقوق للمواطنين العرب يجب أن يتوجه إلى الحكومة". وعندما سُئل عما إذا كان ممكناً أن يدعم نتنياهو صراحة، تجنب الخوض في ذلك، واعتبر أن "قوة السياسي ألا يكون مفهوماً ضمناً، فكل عرض يُطرح على الطاولة سنناقشه ونفحصه".

منصور عباس، طبيب أسنان (46 عاماً)، مع خمسة مقاعد ومئات المكالمات الفائتة على هاتفه المحمول بحسب "فايننشال تايمس"، كصانع ملوك غير متوقع ضمن انتخابات حددتها قضية واحدة: مصير المستقبل السياسي لنتنياهو. وتنقل الصحيفة عن النائب الإسرائيلي السابق يوحانان بلسنر قوله إنّ نتنياهو وضع نفسه في مأزق من صنعه حين شوه سمعة حكومة إسحق رابين سنة 1992 والتي اعتمدت على دعم حزب عربي، واصفاً خطوتها بأنها "خيانة للقضية الصهيونية". وفي الانتخابات اللاحقة، وصف نتنياهو بعض القادة الإسرائيليين–العرب بأنهم داعمون للإرهاب. وأضاف بلسنر الذي يرأس "المعهد الديموقراطي الإسرائيلي" أنّ نتنياهو رأى في عدم اعتبار الأحزاب العربية شريكاً شرعياً للتحالف معه "إنجازاً". وواصل نتنياهو منذ التسعينيات اعتماد استراتيجية واضحة قائمة على نزع الشرعية عن الأقلية العربية. وكان عباس قد انشق عن "القائمة المشتركة" بسبب سياستها المتشددة في معارضة نتنياهو. وحصلت القائمة على 8 مقاعد، بعدما كسبت 15 مقعداً في الانتخابات الأخيرة. لكنه لمح إلى أنه يمكن أن يعود إلى القائمة لأنّ الطرفين ليسا عدوين.

إن نتانياهو سيضطر للعمل على تكوين ائتلاف غير متوقع يضم أحزاباً ذات توجهات سياسية مختلفة، من بينها على الأرجح "الحركة الإسلامية – الجناح الجنوبي"، إلى جانب أحزاب يهودية قومية من اليمين المتطرف. وصرح منصور عباس لمحطة "103 إف إم" التابعة لإذاعة تل أبيب: "لسنا في جيب أحد. نحن مستعدون للتعامل مع الطرفين (نتنياهو ولابيد)". كما ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أنه اتفق على لقاء لابيد . ويأمل لابيد (57 عاماً) أن تكون هناك أحزاب كافية مناهضة لنتانياهو للإطاحة بالزعيم المخضرم الذي يتولى السلطة منذ 2009. كذلك، فإن ترجيح كفة نتانياهو ربما يكون في يد منافسه القومي المتشدد نفتالي بينيت،

الذي عمل ذات يوم وزيراً للدفاع في حكومته. ويؤيد بينيت ضم أجزاء من الضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل، ولم يحدد بعد ما إذا كان سيدعم نتانياهو. لكن برغم النتائج والتحالفات المرتقبة، ما يزال هناك تشكيك في أن تفضي رابع انتخابات برلمانية في إسرائيل خلال عامين إلى حكومة مستقرة. وفي هذا السياق قال يوحانان بليسنر، رئيس المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، وهو مركز دراسات غير تابع لحزب، إن استطلاع آراء الخارجين من مراكز الاقتراع أظهر أن البلد مازال منقسماً وأن إجراء انتخابات خامسة أصبح خياراً حقيقياً. وأضاف : "في الوقت نفسه، يصبح نتانياهو أقرب من أي وقت مضى، إذا انضم بينيت لائتلافه، لتشكيل حكومة ذات قاعدة ضيقة تضم أكثر العناصر تطرفاً في المجتمع الإسرائيلي".

5 – مصير نتنياهو محور الصراع:

عكست الأزمة الانتخابية الأخيرة في كيان الاحتلال حالة غير مسبوقة من الاستقطاب والاحتقان الداخلي، وتجلت في انقسام المشهد السياسي عمودياً بين معسكرين مركزيين متوازيين ينتظمان ظاهريا وفق موقفهما من نتنياهو وليس وفق مبادئ سياسية أو قضايا أيديولوجية؛ معسكر داعمي نتنياهو ومعسكر معارضيه. وتختلف أسباب الانضواء تحت معسكر معارضي نتنياهو ما بين أسباب شخصية وسياسية وأيديولوجية تقاطعت معاً وأصبح من الصعب الفصل ما بينها. وضم معسكر داعمي نتنياهو بشكل أساس، إضافةً الى الليكود، حزب شاس ويهدوت هتوراة وتحالف المستوطنين، فيما ضم معسكر المعارضين الاحزاب التالية : «يوجد مستقبل» (يش عتيد) بقيادة يائير لبيد، «أمل جديد» (تكفا حدشا) بقيادة جدعون ساعر الذي أقيم مؤخراً بعد أن انشق الأخير عن الليكود، وقائمة «أزرق . أبيض» بقيادة بيني غانتس، و«إسرائيل بيتنا» (يسرائيل بيتينو) بقيادة أفيغدور ليبرمان، وكلا من قائمة ميرتس وحزب العمل، وتتموضع في هذه الانتخابات قائمة «يمينا» التي يقودها نفتالي بينيت، والقائمة العربية الموحدة (التي تمثل تيار الحركة الإسلامية الجنوبية) بقيادة منصور عباس، في منطقة رمادية بين المعسكرين بعد أن سعى بينيت إلى إخراج نفسه من «دائرة» الداعم المفهوم ضمناً لنتنياهو وطرح نفسه كمرشح لرئاسة الحكومة، فيما أخرج منصور عباس قائمته من دائرة معارضة نتنياهو التلقائية وفتح الباب أمام التعاون معه. وتتموضع القائمة المشتركة في المعسكر المعارض لنتنياهو من دون أن تُعلن موقفا واضحا من التوصية أو عدمها على يائير لابيد في حال تكليفه بإقامة الائتلاف.

إضافة إلى بينيت يطرح كل من جدعون ساعر ويائير لابيد نفسيهما كمرشحين لرئاسة الحكومة، علماً أن فرص أي منهما لتشكيل ائتلاف من دون التوصل إلى اتفاق اقتسام وتبادل لرئاسة الحكومة تبدو ضئيلة جداً.

هكذا انتهت إذن نتائج الانتخابات الاخيرة الى الابقاء على التوازن السياسي على حاله بين مؤيدي نتنياهو ومعارضيه، والنتيجة أتت بمثابة استفتاء على شخص نتنياهو بكل ما يمثله. وشهدت الساحة السياسية الإسرائيلية حالة تعادل شديد بين طرفي المعادلة التي حمل جانبها الأول معسكر المؤيدين لنتنياهو، بينما حمل جانبها الآخر معسكر المعارضين له الذين يحاولون إزاحته من كرسي رئاسة الحكومة الذي يتربع عليه منذ نحو 12 عاما على التوالي. ويعتبر نتنياهو رئيس الحكومة الأطول زمنيا في تاريخ دولة الاحتلال، فقد فاز في الولاية الأولى عام 1996 بعد شهور من اغتيال اسحق رابين متغلبا على شمعون بيريس بفارق 30 ألف صوت فقط. ويعود ذلك لتحاشيه اتخاذ قرارات حاسمة في القضايا الخارجية والداخلية والتمحور في البحث عن البقاء في الحكم، ناهيك عن إتقانه فنون الكاميرا والتخاطب مع الجمهور وتجربته المتراكمة، وضعف خصومه في المقابل. ويشير بعض الخبراء الى دور «التطبيع العربي» في الصراع من خلال تطوع دول عربية للتطبيع مع نتنياهو مجانا على مبدأ «سلام مقابل سلام» علاوة على نجاحه في الإفلات من أزمة كورونا التي أخفق في إدارة تبعاتها، لكنه نجح بتوفير اللقاحات لكل السكان قبل كل العالم. ويضاف إلى ذلك انزياح الإسرائيليين كما هو الحال في دول كثيرة نحو اليمين بشكل كبير منذ الانتفاضة الثانية عام 2000 مما ساعد نتنياهو في كسب ثقة أوساط واسعة منهم تباعا، رغم عدم اتخاذه قرارات حاسمة ورغم فساده وهجماته على مؤسسات حفظ القانون والإعلام.

في المقابل أظهرت استطلاعات الرأي التي نشرتها وسائل الإعلام على اختلافها، أننا أمام المشهد نفسه الذي توجهت إسرائيل بسببه إلى الانتخابات الرابعة، أي أن الانتخابات تمخضت عن صورة مماثلة موزعة بين المعسكرين من دون أن يكون لأي منهما أي أفضلية على الآخر.

ويجمع الباحثون والخبراء في الانتخابات الإسرائيلية أن مصير نتنياهو بات معلقاً بيد فلسطينيي الداخل، على الرغم من تصريحات سابقة له بأنه لن يعتمد على الأحزاب العربية كونها معادية للصهيونية. وفي سياق خيارات تشكيل حكومة جديدة، لم تلتزم رئيسة حزب «العمل» ميراف ميخائيلي بترشيح رئيس حزب «هناك مستقبل» يائير لابيد لمنصب رئيس الوزراء، ولم تستبعد الجلوس مع أحزاب اليمين الديني المتطرف. وقالت

ميخائيلي إنها ستدعم أي مرشح قادر على الإطاحة بنتنياهو. وأشارت إلى أن إحدى أولويات حزبها هي حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وتعهدت ببذل كل ما في وسعها لجعل رئيس الوزراء يغادر منصبه.

من ناحية أخرى تعتقد مديرة المركز الفلسطيني للشؤون الإسرائيلية الدكتورة هنيدة غانم أن هذه الانتخابات الإسرائيلية جاءت على خلفية ما صار يُعرف إسرائيلياً بـ«الأزمة السياسية»؛ التي بدأت غداة الانتخابات للكنيست 21 التي جرت في 9 نيسان 2019 بعدما فشل نتنياهو في تشكيل ائتلاف يميني ضيق عقب رفض رئيس حزب «يسرائيل بيتنا» أفيغدور ليبرمان الانضمام لحكومته، وتتجلّى في دخول إسرائيل في دوامة انتخابات متكررة، من دون وجود أي أفق واضح لكيفية الخروج منها. وبرأيها تنعكس الأزمة في عدم قدرة أي طرف على حسم الانتخابات أو تشكيل ائتلاف حكومي ثابت.

وتتابع في قراءتها للمشهد الإسرائيلي الانتخابي: "يدّعي البعض أن بنيامين نتنياهو الذي يواجه محاكمة في قضايا فساد، وفي ظل عدم قدرته على حسم الانتخابات لصالحه، وعدم نجاحه في تمرير القانون الفرنسي الذي يضمن عدم محاكمة رئيس حكومة خلال شغله لمنصبه، قد حول الانتخابات المتكررة إلى أداة تضمن بقاءه رئيساً لحكومة انتقالية، ومن غير المتوقع أن تحقق الانتخابات المُقبلة اختراقاً حاسماً في الانسداد السياسي الحزبي». وتقول إنه مما لا شك فيه أن عوامل عديدة ستحدّد شكل الائتلاف الممكن وفرصه، من بينها نسبة التصويت العامة ونسبة التصويت بين المواطنين العرب، وعدد المقاعد التي سيحصل عليها كل من نفتالي بينيت (حزب يمينا) وغدعون ساعر(حزب «أمل جديد») وهل ستكون أقل من عشرة أم أكثر؟ وأوضحت أن الأحزاب التي ستتجاوز نسبة الحسم والتي لن تتجاوزه، خاصة في طرفي الخريطة، قائمة بن غفير سموتريتش الكهانية من اليمين، وميرتس و«أزرق . أبيض» والموحدة على الطرف المقابل. وتتابع: «بالإضافة إلى ذلك، من المهم ألا نُسقط إمكانية زعزعة معسكر بنيامين نتنياهو من حيث موقف أحزاب اليهود المتزمتين (الحريديم)؛ إذ أن هناك إيماءات خاصة من حزب يهدوت هتوراة تُشير إلى أنه لا يلغي إمكانية التحالف مع ساعر إن كان ذلك سيمنع الذهاب إلى انتخابات خامسة». وتتفق هنيدة غانم مع المقولة السياسية بأن الانتخابات الإسرائيلية الحالية تتمحور حول نتنياهو أساساً، وينقسم المشهد الحزبي وفق الموقف منه، ما بين مؤيد ومعارض له، وفي ظل هذه المعركة الأساسية تجري تحالفات وتُعقد صفقات مختلفة، وتغيب عن النقاشات للوهلة الأولى وبشكل كامل تقريباً مسألة الاحتلال والصراع والتسوية. لكن المتمعن في خريطة

الأحزاب المتنافسة يستشعر حضورها الطاغي الذي لم يعد يحتاج إلى الخطابة، وذلك عبر تحول الفكر الاستيطاني الى جزء من الفكر المكرس لليمين وتحول القضايا التي كانت مرّة خلافية إلى محلّ إجماع؛ الإجماع بين الأوساط المركزية على أن القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل الأبدية، وعلى معارضة تفكيك المستوطنات، وعلى التوافق على ضمّ منطقة الأغوار، وعلى بنية إسرائيل كدولة يهودية، وعلى رفض عودة اللاجئين. وترى غانم أيضا أنه في هذا السياق، فإن عجلة الاستيطان وفرض الوقائع الاستعمارية على الأرض وحدها تستمرّ بالعمل بدون أي عائق على الرغم من كل الصراعات الداخلية.

6 – نتائج وتوقعات:

كانت نتائج الانتخابات بمنزلة تجديد الثقة لنتنياهو كرئيس حكومة، رغم وجود ثلاثة ملفّات قضائيّة ضدّه تتهّمه بخيانة الأمانة وتلقّي رشاوى. وهذا لم يكن عفويًا، إذ قام نتنياهو طيلة الحملة الانتخابيّة التي قادها بنفسه، ببناء الرأي العام الإسرائيلي ليكون منقسمًا إلى اثنين: نتنياهو وشخصه كرئيس حكومة رغم تهم الفساد أم لا؛ حكومة يمين قويّة ومستقرّة برئاسة نتنياهو، أم حكومة "يسار" برئاسة يائير لابيد، رغم عدم وجود أي يسار فعلي في إسرائيل. وذهب نتنياهو أبعد من ذلك، إلى شق الساحة الإسرائيليّة كليًا إلى مُعسكرين. ففي خطابه الذي ألقاه في سوق "محانيه يهودا" مثلًا في مدينة القدس المُحتلة، استنفر اليمين الإسرائيلي للتصويت لصالح الليكود، مشيرًا إلى الخطر الداهم في حال عدم حصول الليكود على أكبر عدد ممكن من المقاعد تحت شعار "سنقوم بعد الانتخابات على حكومة يسار يرأسها يائير لابيد". ولم يكن اختيار السوق، أو التهديد، إلّا دلالة أولًا على تحريض الطبقات الشعبيّة الشرقيّة التي تشكّل أساس قاعدة الليكود الانتخابيّة، وعلى نيّته تكديس مُعسكر اليمين في يديّ الليكود رغم ما يشكّله ذلك من خطورة على أحزاب اليمين الصغيرة عمومًا. وليخلق بهذا استقطابًا حادًا دفعت ثمنه فعليًا الأحزاب الصغيرة من معسكره.

يشير بعض التحليلات إلى أن هذا الاستقطاب الحاد، الذي أجّجه نتنياهو بين حزبين كبيرين، هو الأكبر تاريخيًا في الانتخابات الإسرائيليّة. من الجانب الآخر، دفع هذا الاستقطاب الحاد بقيادة حزب "أبيض أزرق" إلى تأجيج الاستقطاب داخل مُعسكره أيضًا ليلحق بالليكود ونتنياهو سعيًا للفوز بتشكيل الحكومة. أمّا النتيجة، فكانت تحطيم كلّي للمُعسكر، فحصل على الأصوات من حزب "العمل" و"ميرتس" وليس من مُعسكر نتنياهو،

ما جعل "أبيض أزرق" غير قادر على تشكيل حكومة رغم عدد المقاعد المُرتفع الذي حاز عليه التحالف. في المقابل، كان معسكر نتنياهو ذاته متوازنًا رغم سقوط قائمة "اليمين الجديد" التي راحت ضحيّة حرب نتنياهو الشعواء في مُعسكر اليمين واستقطابه الجميع للتصويت لحزب "الليكود".

نجح نتنياهو في المحصّلة بالحصول على 35 مقعدًا لليكود، وهو انتصار تاريخيّ للحزب، الذي ارتفع 5 مقاعد مقارنة بالانتخابات السابقة، وهو العدد الأكبر منذ 5 دورات انتخابيّة يحققه الحزب، ما يدل فعليًا على دعم جارف، وعلى نجاح إستراتيجيّة نتنياهو الانتخابيّة التي يُمكن تركيزها في عاملين مهمّين: اصطناع "يسار" غير موجود فعليًا، والبدء بالتهويل والتخويف منه؛ تحويل العملية الانتخابية إلى اقتراع على حكمه الشخصيّ. وطبعًا، هذا يأتي بعد سنوات طويلة من الهجوم على الإعلام ومؤسسات الدولة، خاصة القضائيّة والتنفيذيّة، واعتبارها متآمرة على حكمه، ما يجعل من حملة انتخابيّة ترتكز على حكم نتنياهو منطقيّة في ظل هجوم قضائيّ إعلامي نخبويّ على ذاته وعائلته.

من جهة أخرى، نجح نتنياهو رغم الاستقطاب الحاد، بالحفاظ على معسكره. فمن جهة، هو يضمن أحزاب الحريديم التي تُعاديّ لابيد، ووصلت إلى حد الدعاء عليه "الموت ليائير لابيد"، لما يُشكّله من خطر على ميزانياتها وعداء للحاريديم الذين يدّعي أنهم لا يقدّمون شيئًا للدولة ويعيشون على حسابها، ما استنفر قياداتها الروحانيّة للدعوة للتصويت خوفًا من وصول لابيد إلى الحكم. وهو ما يفسّر النجاح الكبير الذي حقّقته الأحزاب الحريديّة بنجاح القائمتين سويًا بالحصول على 16 مقعدًا، أي بارتفاع 3 مقاعد كاملة عن الدورة السابقة. كما نجح نتنياهو في توحيد أحزاب اليمين الكاهانيّ المتطرّف التي كان من الممكن لولا وحدتها ألا تعبر جميعها نسبة الحسم، ما كان سيفتّت المُعسكر الذي يعتمد عليه نتنياهو. وليس اعتباطًا، رفع الحريديم خلال احتفالاتهم بعد نتائج الانتخابات دمية لنتنياهو العلمانيّ.

المُفاجأة الأخرى في هذه الانتخابات، كانت حصول حزب "إسرائيل بيتنا" بزعامة ليبرمان، على 5 مقاعد، الذي تنبأت الاستطلاعات بعدم اجتيازه نسبة الحسم. هذه المفاجأة عمليًا، جعلت من ليبرمان لسان ميزان الحكومة، وجعلت من وجوده في الحكومة شرط وجود الحكومة ذاتها. فمن دون ليبرمان لا يملك نتنياهو 61 عضو كنيست، وهو ما سيُفضيّ إلى إحدى الخيارات الآتية: إمّا حكومة وحدة وطنيّة مع "أزرق أبيض" وهو ما

يرفضه "الليكود" بزعم أن الشعب اختار اليمين، وبالتاليّ يتوجب بناء حكومة يمين؛ وإمّا إعادة الانتخابات من جديد بسبب عدم قدرة أي من الكتل الأساسيّة على تشكيل حكومة؛ وإمّا تفكيك "أزرق أبيض" وضم بيني غانتس إلى الحكومة بعد انفصاله عن يائير لابيد وموشيه يعالون، اللذين صرّحا بعدم نيّتهما الجلوس مع نتنياهو في ذات الحكومة تحت لائحة اتهام.

في ضوء ذلك، يُصبح ليبرمان عمليًا، الرقم الأصعب والأكثر أهميّة في المفاوضات الائتلافيّة الجارية. وهنا تكمن أزمة ائتلاف نتنياهو التي بدأت حتى قبل تشكيله، حول قانون التجنيد. وهو القانون الذي يصر ليبرمان على تمريره، وترفض أحزاب الحريديم تمريره بصيغته الحاليّة. ويهدف القانون إلى رفع نسبة وجود أبناء الحريديم، وطلّاب المدارس الدينيّة في المؤسسة العسكريّة: إمّا من خلال التجنيد الفعليّ في الجيش، أو من خلال الانخراط في الخدمة الوطنيّة. وينص القانون على أنّه يتوجّب على المدارس الدينيّة إرسال طلّابها إلى الخدمة العسكريّة، ويحدّد السقف الأدنى من المتجندين للجيش بـ 3648 مجنّدًا تزداد تدريجيًا حتّى يصل العدد في العام 2027 إلى 6844 مجنّدًا. وفي حال لم تقم المدارس الدينيّة بتوفير العدد الوارد في القانون، تقوم الدولة بفرض عقوبات اقتصاديّة على المدرسة التوراتيّة. وهو ما ترفضه الأحزاب الحريديّة، ويتمسّك به ليبرمان الذي صاغه وقدّمه أصلًا للكنيست خلال وجوده في منصب وزير الأمن.

على الرغم من هذا الخلاف المرشح للتصاعد خلال المفاوضات الائتلافيّة لتشكيل الحكومة، فإن التوقّعات تشير إلى أن الأحزاب الحريديّة، رغم تصريحاتها بأنّها جاهزة للانتخابات، بما فيها تصريح زعيم حزب "يهدوت هتوراة" بأنه أوعز بعدم تفكيك المقارّ الانتخابيّة، ستوافق على صيغة مخفّفة من القانون يتم من خلالها إلغاء العقوبات الاقتصاديّة. وهذا يعود أساسًا إلى القوة التي اكتسبتها الأحزاب الحريديّة وليبرمان سويًا خلال الانتخابات الحاليّة، ولن يكون من السهل التنازل عنها والذهاب إلى انتخابات جديدة. لذلك، من المرجح أن يوفّر نتنياهو و"الليكود" من خلفه، المعادلة اللازمة لنزول كل من الطرفين عن الشجرة وتشكيل حكومة "يمين مستقرّة" كما يصفها نتنياهو.

أمّا الأزمة الأخرى التي تخيّم على المفاوضات الائتلافيّة، ولا تزال تشغل الإعلام والنخب الإسرائيليّة عمومًا، ملف "وزارة القضاء"، الذي بات محل اهتمام خاص، بعد أن بدأت الوزيرة السابقة أييلت شاكيد، بإجراء تغييرات جذريّة في الجهاز كجزء من خطّة اليمين الاستيطاني للسيطرة على المحكمة العليا التي باتت تشكّل عائقًا أمام

مشروعه الاستيطاني في الضفّة الغربيّة، ويحتاج إلى تغييرات في بنية القضاء لتشريع الاستيطان "غير الشرعي" من خلال القانون. هذا طبعًا، بالإضافة إلى ملفّات نتنياهو التي ستكون في أروقة المحاكم ذاتها. وبالتالي، فإن وزارة القضاء، وهويّة الوزير، وموقفه من المؤسسة القضائيّة، بمنزلة الملف الأهم والسؤال الأكثر أهميّة، لما سيشكّله ذلك من دلالة على نوايا نتنياهو تجاه المؤسسة القضائيّة.

على الصعيد الأيديولوجي، يمكن القول إن الحكومة الحاليّة التي ينوي نتنياهو تشكيلها تتراوح ما بين جابوتنسكي واليمين القومي، الذي يرى في القوّة المُفرطة الأساس الذي يبني عليه سيطرته على الفلسطينيين والعرب عمومًا؛ وبين اليمين الفاشستي الكهاني الذي يرى في أرض إسرائيل الكُبرى التوراتيّة أساس الحكم، ويرى كُل من يسكنها من غير اليهود خدمًا لليهود وأغيارًا. فيشكّل حزب "إسرائيل بيتنا" وما يُعادل نصف "الليكود" الشق اليميني القومي في الحكومة، ويُمثّل "ائتلاف أحزاب اليمين" الشق الكهاني، وما بينهما "الحريديم" الذي تحالف مع اليمين القومي إستراتيجيًا للحفاظ على ميزانيّاته ومواقعه التي يهدّدها اليمين العلماني الاجتماعي الذي يمثّله لابيد وغانتس. أمّا المُثير للاهتمام أكثر، فهو تحوّل الحزب الموازن للحكومة، من حزب "كولانو" الذي حاز في الانتخابات السابقة على 8 أعضاء كنيست، إلى حزب "إسرائيل بيتنا". إذ على الرغم من أن كليهما يمين قومي، إلّا أن رؤية كحلون الذي أطلق حملته الانتخابيّة تحت شعار "يمين عاقل"، للعلاقة ما بين القضاء والتشريع تختلف كليًا عن رؤية ليبرمان الذي يهتم بملف الأمن على حساب الملفّات الأخرى، ويُعادي القضاء لأسباب عدّة أهمها الملفّات الجنائيّة التي أطاحت بالعديد من المقرّبين منه، ما يرجّح أن تكون الحكومة المُقبلة أكثر عسكريّة وأمنيّة وعدوانيّة تجاه الفلسطينيّين وقضيّتهم السياسيّة. وعلى الرغم من سقوط حزب "اليمين الجديد" في الانتخابات، إلّا أن من استبدل بنفتالي بينيت وأييلت شاكيد، هما: الحاخام رافي بيرتس، وبتسلئيل سموترتش، وهو المُبادر لخطّة الحسم التي بموجبها يوجد أمام الفلسطينيّين ثلاثة خيارات: إمّا خدمة اليهود؛ أو الهجرة من "أرض إسرائيل"؛ أو المُقاومة والموت على يد الجيش. أمّا أسباب هذا الاستبدال، فتعود أولًا إلى الخطوة التي اتخذها كُل من بينيت وشاكيد بالانفصال عن "البيت اليهودي" وتشكيل حزب "اليمين الجديد"، وهو ما اعتبرته الصهيونيّة المتديّنة طعنة في الظهر. وثانيًا، إلى الائتلاف الذي شكّله نتنياهو في أحزاب اليمين، ما وحّد الصهيونيّة الدينيّة. وثالثًا والأهم، الاستقطاب السياسي

الحاد، الذي قاده نتنياهو أيضًا، ما حوّل الانتخابات إلى انتخابات بين معسكرين، دفعت ثمنها الأحزاب الصغيرة بين "الليكود" و"أبيض أزرق".

7 – التحديات المستقبلية:

من المتوقّع أن تواجه الحكومة الاسرائيلية المُقبلة ثلاثة ملفّات أساسيّة ومحوريّة: أولًا "صفقة القرن" المتوقّع عرضها بعد نهاية شهر رمضان؛ وثانيًا ملف غزّة والتهدئة مع "حماس" أو الحرب؛ وثالثًا الجبهة الشماليّة، وتتمثّل في "حزب الله" وسوريا وإيران. وعلى الرغم من أنّ هناك إجماعًا إسرائيليًّا داخليًّا على دعم سياسة نتنياهو بكُل ما يخص الجبهة الشماليّة، حيث يُوافقه الجميع، بلا استثناء في الخارطة السياسيّة، على أهميّة الاستمرار في قصف موارد حزب الله وإيران في سوريا، إلّا أن الملفّين الآخرين يعدّان إشكاليّين: مُعارضة ليبرمان العلنيّة لسياسة نتنياهو تجاه القطاع؛ ومُعارضة أحزاب اليمين المتطرّف العلنيّة لصفقة القرن وأي مُفاوضات من شأنها أن تحقّق نوعًا من التجميد لمشروع استيطان وضم الضفّة الغربيّة. هذا طبعًا، بالإضافة إلى استقالة ليبرمان من منصب وزير الأمن، بسبب سياسات نتنياهو وتحويل الأموال إلى القطاع مُقابل تهدئة أمنيّة طويلة الأمد، الأمر الذي يُنذر بنيّته الاستمرار في مُعارضة التهدئة بالشكل الحالي الذي يقوده نتنياهو. وهو ما أعلنه الحزب قبيل إعلان بدء المُفاوضات الائتلافيّة مع الليكود، بأنّه سيكون أكثر حزمًا بخصوص قطاع غزّة، وسيضمن الهدوء لمستوطنات الجنوب. وبالتالي، ستكون أمام الحكومة عمليًا ملفّات يجب اتخاذ قرارات بشأنها، وهي الملفّات السياسيّة– الأمنيّة التي تهم الحالة الفلسطينيّة بالدرجة الأولى فبالنسبة إلى صفقة القرن، فإن غالبيّة التحليلات الإسرائيليّة تُشير إلى حقيقة أن نتنياهو لن يستطيع رفض الصفقة بشكل كامل، خاصة بعد أن قدّم له الرئيس الأميركي دونالد ترامب الكثير، بدءًا من اعتبار القدس المُحتلة عاصمة إسرائيليّة، مرورًا بالاعتراف بالسيادة الإسرائيليّة على مرتفعات الجولان، حتّى استقباله استقبال النجوم في البيت الأبيض، وصولًا إلى استغلاله العلاقة الثنائيّة بين الرئيسين في الحملة الانتخابيّة. وبالتالي، تشير التحليلات والتسريبات ذاتها إلى أن الرد الإسرائيلي على الصفقة سيكون ما بين التعويل على رفض الفلسطينيّين للصفقة وما بين قبولها، ولكن! وهو ما يعني قبول الصفقة، مع المطالبة بإدخال تعديلات ومفاوضات وسياسات لا تنتهي حتّى نهاية الصفقة ذاتها. وفي هذه الحالة، أي إذا قبل الفلسطينيون الصفقة أو التفاوض بشأنها أو

اعتبارها أساسًا للمُفاوضات، فمن شأن ذلك أن يكون الأساس الذي سينطلق منه نتنياهو لبناء تحالفات علنيّة وعلاقات تطبيعيّة مع العالم العربي، تحقيقًا لرؤيته التي تنص على أن العرب أولًا، ومن ثم يلحق الفلسطينيّون بعد العرب بالاتفاقيّات. وهو ما يعني تطبيعًا مُقابل تفاوض دون أفق نهائي أو حل نهائي أو اتفاقيّة نهايّة. أمّا في حال رفض الفلسطينيون الصفقة كليًا، فتُشير التحليلات إلى أن نتنياهو سيعتمد على الرفض الفلسطيني ليطرح ذاته كرجل سلام أمام رفض الفلسطينيّين للسلام والتفاوض، ما سيعزز من علاقته بالإدارة الأميركية، ويضر أكثر بالعلاقة المتضرّرة أصلًا بين الولايات المتحدة والقيادة الفلسطينيّة. وبحسب التسريبات، والسياسات المادية على الأض، وتصريحات الرئيس الأميركي حول الاستيطان، وبأنه لا يشكّل عقبة أمام "السلام"، إلى جانب الهجوم الذي شنّته الإدارة الأمريكيّة على وكالة غوث اللاجئين، وصولًا إلى الاعتراف بالقدس عاصمة إسرائيليّة بهدف إسقاطها من قضايا الحل النهائي، فإن "صفقة القرن" لن تكون أكثر من إعادة مأسسة لواقع المعازل التي يعيش فيها الفلسطينيّون في الضفة، ويحيطها الاستيطان. وبكلمات أخرى: لم يعد أصلًا من أمل أن تكون الصفقة أكثر من تكريس القائم، بدءًا من الاستيطان الذي نهش الأرض الفلسطينيّة وتواصلها الجغرافي، وصولًا إلى الاستهداف اليومي للإنسان الفلسطيني عبر الحواجز ومنظومات السيطرة الإسرائيليّة والجيش، وعبر المستوطنين كجيش من المسلحين المنفلتين في الضفة.

الأخطر، أن القبول بالصفقة، أو مجرّد التفاوض انطلاقًا منها، من الممكن أن يكون الذريعة الأساسيّة لبعض الدول العربيّة التي تسعى للتطبيع مع إسرائيل، ما من شأنه أن يشكّل ضربة قاسمة للقضيّة الفلسطينيّة وبعدها العربي لمواجهة المشروع الاستعماري. ومن هذا الباب، فإن الصفقة تُعد بالنسبة إلى إسرائيل، فرصة للتطبيع مع جزء مهم من العالم العربي الذي لا يزال يرفض علنيًا على الأقل، الاعتراف بشرعيّة المشروع الصهيوني والتعامل معه. ولذلك فقط، فان نتنياهو سيعمل جاهدًا على تحويل الصفقة من صفقة فلسطينيّة– إسرائيليّة إلى صفقة إسرائيليّة– عربيّة في مواجهة المد الإيراني الذي يرى فيه عدوًا مشتركًا وذريعة للتطبيع. وهنا تحديدًا، تكمن خطورة الصفقة في أن تتحول إلى صفقة إقليميّة دون فلسطين، وهي رؤية نتنياهو الأساسيّة للسلام مع العالم العربي على أساس نديّة دون تقديم تنازلات.

أمّا بالنسبة إلى غزّة، فعلى الرغم من خلافات ليبرمان– نتنياهو، يتوقّع أن تستمر سياسة التهدئة والتسهيلات الاقتصاديّة في حال استمر الهدوء الأمني على الشريط الحدودي. ولكن هذه الفرص الاقتصاديّة من شأنها أن

تكون كارثيّة على القضيّة الفلسطينيّة إذا ما وُضعت ضمن السياق السياسيّ- المادّي الذي تعيشه القضيّة الفلسطينيّة: التهدئة الأحاديّة مع "حماس" من شأنها أن تعمّق حالة الانقسام السياسي، وتكرّس وتمأسس ثنائيّة الضفّة- غزّة من حيث المصير السياسي، خاصة أن الضفّة تواجه في ذات الوقت وذات المرحلة أسفل مُخطّطات ضمها وتصفية الوجود الفلسطيني فيها؛ اتفاقيّات اقتصاديّة- أمنيّة دون بُعد سياسيّ من شأنها أن تكون تدريجيًا الأساس الذي تبني عليه إسرائيل روايتها بأن القضيّة في غزّة ليست قضيّة سياسيّة، وإنّما قضيّة إنسانيّة؛ ثالثًا والأهم، الإسقاطات الكارثيّة للاستمرار بالتعامل مع القضيّة وفق منطق الخصوصيّات بدلًا من إعادة بناء مشروع وطني جامع يُعالج كافة الملفّات، ويدرسها ضمن منطق الكُل الفلسطيني.

وفي هذا السياق، من المهم الإشارة إلى أن صحيفة "هآرتس" نشرت في وقت سابق، مسودّة تفاهمات بين "إسرائيل "و"حماس" برعاية مصرية تنص على توسيع دائرة الصيد البحري، وتوفير وظائف، بالإضافة إلى محطّة تحلية مياه بحر ومحطّة توليد كهرباء. وهو ما يدل على أن المُفاوضات ما قبل الانتخابات، ستستمر إلى ما بعد الانتخابات مع حكومة أكثر استقرارًا. أمّا على الأمد الطويل، فإنّه من الواضح أن إسرائيل تسعى عمليًا لإدخال "حماس" في مربّع التفاوض على طريق تغييرها جوهريًا وفق سياسة المقايضة الاقتصاديّة بالأهداف السياسيّة- الإستراتيجيّة، ما يضعنا أمام سيناريو شبيه إلى حد بعيد بالتجربة التي خاضتها منظّمة التحرير الفلسطينيّة مع الاحتلال، وأفضت إلى سُلطة مرتبطة بنيويًا بالنظام الاستعماري عبر اتفاقيّات وتعاون اقتصادي إداري أمني.

تنتهي الانتخابات الإسرائيليّة اذن ليفتتح مع نهايتها مسار تصفية نهائي للضفّة الغربيّة عبر بداية مسار الضم القانوني والسياسي، وهو ما يتضمّن أيضًا الوجود السياسي والجغرافي الفلسطيني فيها، ما له إسقاطات تصفويّة أيضًا على القضيّة الفلسطينيّة ككُل والبرنامج السياسي الذي يتبنّى الدولة عل حدود العام 1967. وهو ما أشارت إليه القناة الإسرائيليّة "كان"، إذ أشارت أن الضفّة الغربيّة وضمّها أو ضم أجزاء منها، لا يزال مطروحًا ضمن المفاوضات الائتلافيّة. فالحكومة الإسرائيليّة المُتوقّعة، ورئيسها، صرّحوا مرارًا، وفي المرة الأخيرة كانت خلال الدعاية الانتخابيّة، بنيّتهم ضم أجزاء من الضفّة الغربيّة. وما تجديد شرعيّة حكم نتنياهو وائتلافه الحكومي السابق والحالي، بكُل ما يمثّله، إلّا تجديدًا للخطاب السياسي والخطّة الاستعماريّة بضم الضفّة الغربيّة، ولو تدريجيًا دون السكّان كما يطرح الليكود واليمين القومي عمومًا في إسرائيل . فبعد سنوات

طويلة من الاستيطان والبناء والتهديد والوعيد بالضم، تؤكد التجربة أن نتنياهو يتعامل وفق إستراتيجيّة واضحة، يطرح الموضوع، ويُعيد طرحه مرّة أخرى، ويُعيد الطرح مرّة تلو المرّة حتّى يغدو محل إجماع سياسي، ثم يُعلن عن تطبيقه. هذا ما حصل مع اقتطاع أموال المقاصّة، وهذا ما حصل أيضًا مع ضم القدس، وهذا ما يتوقّع أن يحصل مع الضفّة الغربيّة أيضًا، ولو بصورة تدريجية تبدأ بالمستوطنات الكبيرة والمناطق المُحيطة بها. يضاف إلى ما سبق، عامل مهم جدًا، وهو حاجة نتنياهو إلى البقاء في الحكم. والبقاء في الحكم يحتاج إلى قانون حصانة أو "قانون فرنسي" يضمن عدم محاكمة رئيس حكومة خلال فترة ولايته. ولتحقيق ذلك، فإنّه بحاجة إلى ائتلاف قوي جاهز لدعمه في قوانين تضرب صلب المؤسسة القضائيّة والتشريعيّة الإسرائيليّة. ويستبعد المحلّلون الإسرائيليّون، ومنهم الأكثر يمينيّة كعاميت سيغيل المحلّل في "القناة الثانيّة"، ورافيف دروكر في قناة "الأخبار"، أن يكون لدى نتنياهو ائتلاف أقوى ممّا لديه الآن، وعلى جاهزيّة لضرب مؤسسات الدولة مُقابل تحقيق مكاسب سياسيّة: الحريديم على جاهزيّة تامّة لدعمه ودعم بقاء سُلطته مُقابل ميزانيّات وقانون تجنيد؛ ليبرمان يُعاديّ الأجهزة التنفيديّة التي حقّقت في قضايا فساد بحزبه؛ وائتلاف أحزاب اليمين اقترح من ذاته قانون الحصانة مُقابل ضم مناطق في الضفّة الغربيّة. وبحسب تسريبات إسرائيليّة، فإن نتنياهو جاهز لضم الضفّة الغربيّة مقابل البقاء في السُلطة. وهنا تحديدًا، تكمن الخطورة على الضفّة ومستقبلها إن كان الجغرافي أو السياسي بوصفها أساس النظام السياسي الفلسطيني والهدف السياسي في إطار "حل الدولتين". ومن هذا المبدأ، يمكن النظر فعلًا إلى الدورة الانتخابيّة المقبلة على أنّها دورة بداية ضم أجزاء من الضفة الغربيّة إلى القانون المدني الاستعماري الإسرائيلي. أمّا بخصوص الطريقة، فإن التسريبات والرؤى تشير إلى نيّة إسرائيل البدء بضم المناطق المحيطة بالقدس، وخاصة مناطق (ج)، على طريق ربط المستوطنات المُحيطة بالقدس في مركز المدينة ذاتها، والبدء في المستوطنات الكبيرة كـ"معاليه أدوميم" و"غيلو" وغيرهما من المستوطنات المُقاومة بين القدس وامتدادها في الضفّة؛ وذلك بهدف ربط القدس الإسرائيليّة بمحيطها الاستيطاني وعزل القدس الفلسطينيّة عن امتدادها في الضفّة، وخاصة رام الله وبيت لحم. هذا بالإضافة إلى سلّة من القوانين الاستيطانيّة التي من الممكن أن تُمرر خلال الدورة الانتخابيّة المقبلة بهدف إضعاف المؤسسة القضائيّة لصالح المؤسسة التشريعيّة، الأكثر تطرفًا وأقل اهتمامًا بالرأي العام الدولي والعالم والقانون الإنساني، وخاصة حين يتم الحديث عن حكومة يتنازع فيها كُل من يريف لفين، وهو رئيس الكنيست السابق

وأحد أكثر الشخصيّات أيديولوجيّة في الليكود، وبتسلئيل سموتريتش الذي رفض أن تلد زوجته في غرفة واحدة مع عربيّة، على ملف "وزارة القضاء"، وهو ما يدلّل مرّة أخرى على أهميّة هذا الملف بالنسبة إلى الحكومة المُقبلة. وبالتالي، ترى الورقة أن الضفة ستكون عنوان الدورة الانتخابيّة المُقبلة، وعلى الفلسطينيين التجهز لمثل هذا السيناريو الوارد جدًا، والتدريجي، الذي يهدف إلى تصفية القضيّة الفلسطينيّة كليًا، وتحويلها إلى قضايا معازل وخصوصيّات اقتصاديّة إداريّة دون أي بعد سياسي وقومي.

أمام هذه التحدّيات التصفويّة للقضيّة الفلسطينيّة، والمخطّطات الهادفة أولًا لتفتيتها إلى قضايا متفرّقة والاستفراد بكُل منها على حدة: تهدئة اقتصاديّة في غزّة؛ ضم الضفّة؛ وقانون قوميّة للداخل، إضافة إلى الخطر الداهم على البعد العربي، وما يعانيه الإقليم من تفتّت وهرولة نحو التطبيع مع إسرائيل؛ تعيش الحالة السياسيّة الفلسطينيّة تفتّتًا واضحًا وانقسامًا يتكرّس وسط حالة من غياب الرؤية أو المشروع، أو حتّى الإستراتيجيّة للتعامل مع حجم التحدّيات المُقبلة. فعلى الرغم من المخاطر التي أقل ما يُقال عنها تصفويّة، لا تزال القيادات الفلسطينيّة تتمسّك بسيطرتها وانفرادها وسُلطتها وانقسامها على ذاتها، بدلًا من الجلوس على طاولة حوار لبحث سبل التصدّي لمثل هكذا مخطّطات، وتحقيق وحدة إستراتيجيّة بهدف إفشال هذه المخطّطات على طريق مُقاومة المشروع الاستعماري، الذي لا يزال يتماسك ويتصلّب ويتعمّق، ولا يرى منه الفلسطينيّ في الحاضر والأفق، سوى الإلغاء والمحو على طريق المحو الكلّي المادّي والرمزي لتحقيق دولة اليهود النقية على أرض فلسطين التاريخيّة.

من هذا المبدأ، تبرز اليوم أكثر من أي وقت مضى، الحاجة إلى إعادة بناء الحالة السياسيّة الفلسطينيّة على أساس كفاحي يضع قضايا التجمّعات الفلسطينيّة المُختلفة ضمن إستراتيجيّة نضاليّة وكفاحيّة تعمل كالمنظومة الواحدة بهدف التصدّي وإفشال هذه المخطّطات.

8 – خاتمة:

جاءت نتائج الانتخابات الإسرائيليّة الحادية والعشرين، لتؤكّد وتجدّد أولًا وقبل كل شيء، حكم بنيامين نتنياهو، ولتثبّته وتمنحه الدعم في معركته القضائيّة على استمرار حكمه أمام ثلاث قضايا فساد وخيانة الأمانة. هذا من جهة، أما من الجهة الأخرى، ومن وجهة نظر فلسطينيّة، فإن سير الانتخابات وحملاتها الانتخابيّة وصولًا

إلى نتائجها، أكدت حقيقة أن المُجتمع الإسرائيليّ ونُخبه السياسيّة، وخارطته السياسية وصولًا إلى الإعلام، باتوا بالنسبة إلى الفلسطينيين، رؤية واحدة تنطلق من مبدأ واحد، هو إلغاء كافة الحقوق الشرعيّة والقوميّة للشعب الفلسطيني. وكان الدليل الأكبر على ذلك، غياب أي نقاش من قبل أي طرف من المعسكرَين حول قانون القوميّة الذي ينزع حق تقرير المصير عن الشعب الفلسطيني، ويعتبر هذا الحق حصريًّا لليهود على أرض فلسطين التاريخيّة، التي اعتبرها القانون "أرض إسرائيل"، بالإضافة إلى غياب أي طرح سياسي جدي يتعارض، أو يتناقض، مع ما يقوم به نتنياهو وحزب الليكود يوميًا، كسياسات ناظمة، في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة والأراضي المُحتلة العام 1948. وعلى الرغم من أن الانتخابات لم تأتِ بالجديد فعليًا بكُل ما يخص الحالة الفلسطينيّة، بل تشكّل امتدادًا للقديم، من حيث السياسات والاستهداف الخطير جدًا للشعب الفلسطيني وقضيته، إلّا أنّها تجدّد الثقة بحزب "الليكود" وائتلافه، في ظرف زمني من المتوقّع أن يكون عاصفًا على الصعيد السياسي: إمكانية الإعلان رسميًا عن "صفقة القرن" أو "خارطة" القرن الأميركيّة بعد شهر رمضان المبارك بحسب تصريحات مسؤولين أميركيين؛ مُحاكمة نتنياهو والحصانة الائتلافيّة، وما يترتّب عليها من سياسات داعمة للائتلاف الاستيطاني في الضفّة الغربيّة؛ إيران وحزب الله والجبهة الشماليّة؛ قطاع غزّة؛ إلى جانب أزمة قانون التجنيد التي لا تزال تهدد الائتلاف الذي لم يتشكّل بعد، وتعصف بالمفاوضات الائتلافيّة إثر خلاف بين حزب "إسرائيل بيتنا" بزعامة أفيغدور ليبرلمان وأحزاب الحريديم التي ترفض القانون.

يتمركز نتنياهو في منصبه رئيساً للحكومة، بغض النظر عما إن كان رئيساً بالأصالة أو بالوكالة أو رئيساً لحكومة مؤقتة، مستقيلة أو منزوعة الثقة، في مواجهة حراك انتخابي دائم. وهو في كل استحقاق انتخابي يسعى، وينجح إلى الآن، في أن يكون رئيساً للوزراء. وهذا هو الحد الأدنى الذي يريده، من دون أن يمانع بطبيعة الحال النجاح في التوصُّل إلى حكومة مستقرّة نسبياً، تضمن له البقاء السياسي واحتواء محاكمته جزائياً، من موقع يؤمّن له نوعاً من الحصانة القضائية والمعنوية التي لا يستطيع تأمينها في ما إذا كان خارج المنصب. ووفقاً لاستطلاعات الرأي، التي تكاد تكون مستقرّة في الآونة الأخيرة وإن مع هوامش متغيّرة محدودة نسبياً، فإن لدى الكتلة الصلبة لنتنياهو، والتي تضم "الليكود" وحزبَي "شاس" و"يهودت هتوراة"، ما يزيد على خمسين مقعداً، فيما تشير التقديرات إلى أن حزب "يمينا" برئاسة نفتالي بينت، المتردّد في شأن الائتلاف مع نتنياهو، سيكون في نهاية المطاف جزءاً من ائتلاف من هذا النوع، بعد مسار مساومة على الثمن وعلى

المقاعد الوزارية والمكتسبات، ما يرفع المحصّلة لدى نتنياهو، وفقاً لهذه الفرضية، إلى ستين مقعداً، تزيد أو تنقص مقعداً واحداً. وإلى جانب "يمينا"، لدى نتنياهو أيضاً، ضمن كتلته الصلبة، حزب يُمثّل أقصى التطرف، هو "الصهيونية الدينية" برئاسة بتسلئيل سموتريتش، الذي يتأرجح بين السقوط والدخول إلى "الكنيست"، إلا أن ما يهمّ من ناحية هذا التكتُّل، أنه إذا نجَح في تخطّي العتبة الانتخابية، فسيكون فائزاً بحدّ أدنى هو أربعة مقاعد، من شأنها تعزيز موقف رئيس الوزراء وقدرته على مساومة الآخرين، وفي مقدّمتهم "يمينا".

على المقلب المضاد تقوم خلطة من التناقضات الشخصية والبرامجية، بين يمين متطرف وعلمانيين ضد متديّنين متطرّفين، ووسط باختلاف تسمياته، وكذلك ما تبقّى من يسار، ومن فلسطينيي 1948. مِن بين هؤلاء من يتحدّث بشيء وينوي فعل شيء آخر، كما هي حال نفتالي بينت، الذي يسعى ضمن تركيبة صعبة التحقُّق إلى الوصول إلى رئاسة الحكومة، لكنه في الواقع يعمل فقط على رفع ثمن انضمامه، الذي يكاد يكون حتمياً، إلى حكومة برئاسة نتنياهو. أمّا الآخرون، فلا يريدون أن يوصموا بـ"عار" الاستعانة بفلسطينيّي 48 عبر الائتلاف مع أو الاستناد إلى "القائمة العربية المشتركة". والرافضون للجلوس إلى جانب "المشتركة"، هم: بينت، ورئيس حزب "أمل جديد" المنشقّ عن "الليكود" جدعون ساعر، وآخرون. ضمن المعسكر نفسه، يتقدّم حزب "يش عتيد" برئاسة يائير لابيد، الذي يطمح إلى رئاسة الحكومة وجرّ المتناقضين خلفه، وإن كان يدرك صعوبة جذبهم إليه. وبين هذا الطرف وذاك، يسعى قسم ثالث إلى افتراض ما لا يُفترض، كما هي حال جدعون ساعر، الذي يريد ضم الأحزاب الدينية إلى ائتلاف معارِض لنتنياهو، على رغم تصلُّب موقف هؤلاء برفض أي طرح ضد الأخير. أمّا حزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة أفيغدور ليبرمان، فلا يزال يرفض الجلوس إلى جانب المتديّنين "الحريديم"، وكذلك الفلسطينيين من "القائمة المشتركة". والخلاصة أن اختلافات الكتلة المعارِضة لنتنياهو كبيرة جداً، ومن شأنها تحييد الجامع المشترك بينها، وهو إسقاط الرجل.